

{ عرض كتاب ( رؤية استراتيجية : أمريكا وأزمة السلطة العالمية)  
للمؤلف : زبغنيو بريجنسكي }

عرض: المدرس الدكتور

سليم كاطع علي

يُعد كتاب رؤية إستراتيجية : امريكا وأزمة السلطة العالمية لمستشار الامن القومي الام ريكي الاسبق زبغنيو بريجنسكي خارطة طريق استراتيجية ، تعمل على اعادة تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة الامريكية ، والى السعي لتأسيس قرن جديد يسوده الامن والاستقرار مع مراعاة المصالح الاقليمية والعالمية للولايات المتحدة .

فعالم اليوم كما يراه بريجنسكي هو عالم يواجه أزمة نفوذ وقوة ناجمة عن التحول الدراماتيكي المثير لمراكز الثقل، واعدادة توزيع القوة العالمية على وفق معطيات ومفاهيم جديدة ، وفي خضم تلك الازمات فعلى الولايات المتحدة الامريكية ان تكون قادرة على الانخراط الفعال في الابحار عبر هذه الفترة المأزومة وملزمة به، الا ان عليه اكي تتمكن من ذلك ان تحل مشكلاتها الداخلية، وان تتبنى استراتيجية مستحجية لمصالحها الاقليمية والعالمية المختلفة عبر تحقيق التعاون مع الدول الرئيسة في النظام الدولي.

يذهب الكاتب الى ان التوزيع المتغير للقوة على الصعيد العالمي ، ف ضالاً عن طبيعة السياسات العالمية المتبعة أدت الى مضاعفة المشكلات المعاصرة على صعيد العلاقات الدولية ، اذ ان تنامي نفوذ الصين وبروز قوى ناشئة اخرى مثل روسيا او الهند او البرازيل وتوجهها للتنافس حول الموارد والامن والنمو الاقتصادي ، كل هذه الامور يمكن ان تؤدي الى الوقوع في الخطأ او الصراع ، ومن

ثم يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية ان تعمل على ارساء قاعدة جيوسياسية قوية للتعاون مع القوى الدولية لمواجهة المشكلات العالمية ، والقبول بأدوار القوى البارزة الاخرى .  
يطرح الكاتب في معرض كتابه اسئلة منها عدة/ ماهي طبيعة المضاعفات التي تترتب على انتقال ميزان القوة العالمية من الغرب الى الشرق ؟ وماهي اسباب افول الامبراطورية الامريكية على المستويين الداخلي والخارجي ؟ وماهي القدرات والامكانيات التي تمتلكها الولايات المتحدة الامريكية والتي يمكن ان تؤخر من ذلك الافول او التراجع، ومن ثم تعزز من الدور الامريكي على الصعيد العالمي؟.

كما يجيب الكاتب على تساؤلات اخرى تتعلق بطبيعة العواقب الجيوسياسية التي تترتب على ضعف او اخفاق الولايات المتحدة الامريكية في الاضطلاع بدورها العالمي؟. وهل تستطيع الصين ان تتولى الادوار التي تقوم بها الولايات المتحدة في الشؤون الدولية مع حلول عام ٢٠٢٥؟ وكيف تستطيع الولايات المتحدة ان تحدد اهدافها المستقبلية وتنظيم علاقاتها مع حلفائها التقليديين؟. فضلاً عن مدى امكانية الولايات المتحدة الامريكية في بناء توازن في الشرق مع الصين مع تنامي الدور الامريكي في آسيا ، والحيلولة دون الدخول في صراعات على الجانب الاسيوي.

جاء الكتاب الذي بين أيدينا في سياق أربعة فصول رئيسة، الفصل الاول جاء تحت عنوان (الغرب المتقهقر) اذ اشار الكاتب فيه الى ان انتهاء الحرب الباردة بانتهاء وتفكك الاتحاد السوفيتي شكلت فرصة تاريخية ل صعود الولايات المتحدة الامريكية الى موقع القوة الع المية الاولى على الصعيد العالمي، الى جانب الاتحاد الاوربي الشريك المندفع سياسياً وذو القوة الاقتصادية، الا انه وبعد مرور اكثر من عشرين عاماً على انتهاء الحرب الباردة ، فأن الاحداث والوقائع اثبتت ان الاتحاد الاوربي لايزال يبدو بعيداً عن البروز كلاعب دولي على مستوى النظام الدولي ولو على الصعيد السياسي ، وان مكانة الولايات المتحدة الامريكية العالمية اصبحت ضعيفة وهزيلة ، وهو ما يعني ان الغرب اصبح اقل قدرة على المناورة والتحرك السياسي على المستوى العالمي .

يسلط الكاتب الضوء على ان التحول الاكثر عمقاً في التوزيع العالمي للقوة على الصعيد السياسي والاقتصادي اصبح اكثر وضوحاً بعد الازمة المالية العالمية أواخر عام ٢٠٠٧ ، اذ كشفت تلك الازمة ان طبيعة المشكلات التي بات الاقتصاد العالمي يواجهها هي من الشدة والتعقيد بحيث

لا يمكن لقوة عالمية واحدة كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية ، او الغرب بأكمله من مواجهتها ، وانما تتطلب الجهود لمواجهة تلك التحديات تعاون دول العالم كافة ولاسيما المهمة في عملية اتخاذ القرارات المالية الاقتصادية العالمية .

تشهد القارة الآسيوية بروز دول يصفها الكاتب بأنها قوى ذات نفوذ سياسي - اقتصادي على المستوى العالمي ، ولعل في مقدمتها كل من (الصين ، اليابان ، والهند) ، إلا ان طبيعة التنافس بين القوى الآسيوية يكاد يختلف من التنافس الامبريالي القديم العابر للمحيطات فيما بين القوى الاوربية ، غير ان ذلك لايجول دون القول بأن أي صدام او صراع اقليمي بين هذه الدول او اثنين منها حول بعض الجزر او الطرق او الحدود ، يمكن ان يؤدي الى حدوث موجات من الصدام الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي .

اما على صعيد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي ، فيشير الكاتب الى ان الولايات المتحدة تبقى من حيث العناصر الشاملة للقوة ، والتي تتمثل بالعناصر العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والمالية قوة عظمى لانظير لها ، وهي الحقيقة الراهنة في السياسة الدولية ، إذ ان الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أكبر اقتصاد قومي منفرد ، ونفوذ مالي هائل ، وتكنولوجيا فائقة التطور ، وموازنة عسكرية تزيد على موازنات سائر دول العالم الاخرى مجتمعة ، وقوات مسلحة قابلة للإنتشار السريع في الخارج من جهة ، ومنتشرة في مختلف ارجاء العالم من جهة اخرى ، كل ذلك يتيح لها امكانية البقاء قوة متفوقة على الصعيد العالمي .

يشير الكاتب الى ان النمو الاقتصادي الهائل الذي حققته الصين ، وقدرتها على اتخاذ

قرارات سياسية على الصعيد الدولي منسجمة مع مصالحها القومية الخاصة وتحررها النسبي من الالتزامات الخارجية المكلفة والمرهقة وقدرتها العسكرية المتطورة ، كل هذه العناصر ترشح الصين لان تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية على سلم الهرمية الدولية الراهنة ، على الرغم من الصعوبات والتحديات الداخلية التي تعاني منها الصين اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً .

اما على صعيد الاتحاد الاوربي ، فمن شأن ذلك التكتل ان يصبح لاعباً مهماً على

المستوى الدولي اذا ما استطاع ان يحقق اتحاداً سياسياً أكثر رسوخاً ، وسعى الى تبني سياسة خارجية مشتركة ، وقدرة دفاعية موحدة ، ويشير الكاتب الى ان عملية الوصول الى جعل الاتحاد

الاوربي اتحاداً اورياً الكبر لم يفرض اتحاداً حقيقياً بل كان اسماً بلا مسمى ، ومع ذلك يبقى الاتحاد الاوربي لاعباً اقتصادياً علمياً يتمتع بكتلة سكانية كبيرة وتجارة خارجية اكبر من الولايات المتحدة الامريكية .

اما روسيا فتعد قوة كبرى بسبب موقعها الجيو سياسي وامتلاكها لمصادر الطاقة الم همة ولاسيما النفط والغاز الطبيعي ، وحيازتها للقدرات العسكرية ولاسيما النووية منها بعد الولايات المتحدة الامريكية ، إلا ان مكانة روسيا تبدو معرضة للتهديد وعدم قدرتها على الاستمرار كقوى كبرى بسبب المشكلات الداخلية ولاسيما على الصعيد الاقتصادي والسياسي والسكاني ، اما الهند فعلى الرغم من طموحاتها ووزنها الاقليمي إلا انها قوة تبدو محددة ضمن علاقاتها الاستراتيجية مع جيرانها ولاسيما الصين وباكستان ، فضلاً عن عناصر الضعف السكاني والاجتماعي على المستوى الداخلي .

ولم يغفل الكاتب الاشارة الى طبيعة الثورة المعلوماتية و لاسيما في مجال الاتصال والانتشار الواسع لوسائل الاعلام بمختلف مستوياتها ، ومدى تأثيرها على طبقات وشرائح المجتمعات، ولاسيما في منطقة الشرق الاوسط، وتحديدأ مدى تأثير الثورة المعلوماتية ولاسيما في مجال الاتصالات على فئة الشباب ، وهو ما ادى الى تحرر هؤلاء الشباب من الكثير من القيود التي كانت تفرضها السلطات الحاكمة على حركتهم، مما سهل امكانية التواصل بين هؤلاء الشباب ونقل الاخبار والتطورات الميدانية اولاً بأول ، ويستشهد الباحث بالثورات والانتفاضات الشعبية التي شهدتها القارة الافريقية ومنطقة الشرق الاوسط خلال عام ٢٠١١ ، أذ انها كانت مثلاً بارزاً على امكانية الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات الجماهيرية للقيام بثورات واسعة ضد السلطات الحاكمة، اذ ان التذمر من القيادات الفاسدة، ومشكلات الاقتصاد والبطالة والحرمان من الحقوق السياسية، وسيادة قوانين الطوارئ لفترات طويلة وفرت الحافز والمحرك المباشر لشرائح المجتمع للتحرك لتغيير ذلك الواقع السائد.

اما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان : (إنكسار الحلم الامريكي)، وحاول الكاتب إثارة جملة من التساؤلات منها: هل ان النظام الامريكي لا يزال يمثل نموذجاً جدياً بالتقليد على

الصعيد العالمي؟. وهل ان الولايات المتحدة الامريكية لاتزال تحضى بنفوذ ايجابي في الشؤون الدولية؟.

ويجب الكاتب على تلك التساؤلات بتوجيه كلامه الى الامريكيين بضرورة فهم ان مكانة وتفوق الولايات المتحدة الامريكية على الصعيد العالمي مستقبلاً لأستبقى مرهونة بمدى امكانية معالجة المشكلات والتحديات التي تعاني منها على الصعيد الداخلي، وهو ما يتطلب المزيد من الاصلاحات لديمومة المحافظة على المكانة العالمية للولايات المتحدة الامريكية، ولعل في مقدمة تلك التحديات كما يحددها الكاتب هو الدين الامريكي القومي المتزايد، اذ اشارت وثيقة صادرة عن مكتب الكونغرس الامريكي في آب ٢٠١٠ تحت عنوان (نظرة الى الموازنة والاقتصاد)، بأن الدين العام الامريكي بلغ نحو ٦٠% من الناتج القومي الامريكي، ومما يعزز من ضخامة وحجم ذلك الدين ومخاطره ان ملكية الجزء الاكبر من تلك الديون لاتعود الى الامريكيين انفسهم، وهو ما يؤثر سلباً على مكانة واقتصاد الولايات المتحدة على المستوى العالمي، وستقوض دور امريكا بوصفها النموذج الاقتصادي الافضل، وتهدد مكانة الدولار الامر الذي يوصفه نقد الاحتياطي العالمي، فضلاً عن المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الولايات المتحدة.

ويذهب الكاتب الى ان دور الولايات المتحدة الامريكية في حربي افغانستان والعراق عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ ساهم الى حد كبير في تراجع مكانة الولايات المتحدة الامريكية عالمياً والتشكيك، في مدى مصداقية السياسة الخارجية الامريكية ومن ثم ساهم في ازدياد العزلة الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية.

اما فيما يتعلق بالفصل الثالث فقد حمل عنوان: (العالم بعد امريكا: مع حلول عام ٢٠٢٥ ليس صينياً وانما فوضوياً)، اذ يشير الكاتب الى انه مع تراجع مكانة الولايات المتحدة الامريكية على الصعيد العالمي فمن غير المرجح ان يصبح العالم خاضعاً لهيمنة قوة متفوقة منفردة مثل الصين لانها غير قادرة على ان تلعب الدور الذي كانت الولايات المتحدة تلعبه عقب سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وهنا يذهب الكاتب الى ان تعرض النظام الامريكي والمكانة الامريكية الى التراجع والضمور سوف يخلق ردود فعل متسارعة مؤدية الى فوضى دولية على الصعيد السياسي والاقتصادي، ومن ثم فإن الاحتمال الاكثر رجحاناً هو تحول الدول نحو

تكوين تحالفات اقرب ماتكون الى الفوضوية وعدم الاستقرار مرتكزة على قوى عالمية او اقليمية على حدٍ سواء.

لقد اعطى الكاتب حيزاً كبيراً في كتابه لمنطقة الشرق الاوسط ، من خلال التركيز على طبيعة الاشكالات والتحديات التي تشهدها المنطقة ومدى تأثيرها على نفوذ ومصالح الولايات المتحدة الامريكية فيها . وهنا نجد الكاتب يعترف بان أية حرب قادمة بين الولايات المتحدة وايران في المنطقة سوف لن تكون في صالح الولايات المتحدة المرهقة من جراء حروبها في افغانستان والعراق ، وانه حتى في حالة استخدام القدرات الجوية الامريكية لتدمير المنشآت العسكرية الايرانية إلا ان ذلك يمكن ان يؤدي الى تزايد المشاعر القومية الايرانية المعادية للولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن تداعياته على الاقتصاد العالمي ، وهو ما يدفع دول اخرى مثل روسيا والصين الى توظيف تلك الظروف لخدمة مصالحها القومية.

اما على صعيد منطقة الخليج العربي فان أي تراجع لنفوذ الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، مع نمو القدرات العسكرية الايرانية وتزايد نفوذها في العراق من شأنه كما يرى الكاتب ان يجعل دول المنطقة في مواجهة مخاطر حقيقية من جراء ذلك ، وهو ما يدفع هذه الدول الى البحث عن دول جديدة تضطلع بدور الحامي لها، وتكون اكثر فعالية لحماية امنها كالصين مثلاً، التي تبدو مرشحة اكثر من غيرها نظراً لدوافعها الاقتصادية، وهو ما يؤدي الى احداث تغييرات كبيرة في منطقة الخليج العربي.

ويذهب الكاتب الى ان طبيعة المشكلات والتحديات الدولية سواء كانت استراتيجية ام بيئية هي من الحجم والتعقيد بحيث تتطلب قدراً من التعاون والمشاركة الدولية لمواجهتها والحيلولة دون تفاقمها ، اذ ان ضمان ايجاد الحلول لتلك المشكلات واصلاحها كما يرى الكاتب مشروطين بمحصول توافق او اجماع واسع ، وان مشاركة الولايات المتحدة الامريكية وقيادتها الجزئية تعдан من الامور الجوهرية على صعيد التصدي لتلك التحديات الجديدة والقديمة على حدٍ سواء اما الفصل الرابع الذي حمل عنوان : (مابعد ٢٠٢٥ : توازن جيو سياسي جديد)، فقد اكد الكاتب فيه بان مكانة الولايات المتحدة الامريكية على الصعيد العالمي في العقود القادمة ستكون متوقفة على مدى توظيفها الناجح ووفقاً لجهود مدروسة للتغلب على التحديات

الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها في الداخل، ويذهب الكاتب كذلك الى ان سعي الولايات المتحدة لايجاد حلول بناءة للعديد من الازمات والصراعات في منطقة الشرق الاوسط يعد من اهم الاولويات على صعيد السياسة الخارجية الامريكية بسبب تأثير هذه الازمات المحتمل على المصالح الامريكية في المنطقة ، ولعل النزاع الافغاني والازمة مع ايران ، فضلاً عن ايجاد الحلول السريعة للنزاع الفلسطيني- الاسرائيلي تعد في مقدمة تلك الازمات.

ان الكاتب على الرغم من رؤيته لواقع القدرات والامكانيات الامريكية الحالية والتي مع تفوق الولايات المتحدة الامريكية النسبي فيها مقارنة بدول العالم الاخرى ، الا انها تعاني من التراجع والضعف في العديد من المجالات، الا ان الكاتب يرى بان دور امريكا على الصعيد العالمي لايزال وسيبقى دوراً مركزياً لتحقيق الامن والاستقرار في العديد من الاماكن والاقليم، وانه كان قد اعترف بان ايجاد قواسم مشتركة قائمة على اساس التعاون والشراكة بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الكبرى ولاسيما الصين ستكون عنصراً فعالاً لتجاوز العديد من الازمات والتحديات على الصعيد العالمي.

واخيراً يُعد هذا الكتاب من الكتب المهمة والاستقرائية للعديد من الاوضاع الاقليمية والدولية ، كون الكاتب له من الخبرة والاضطلاع بتفاصيل الامور الدولية والاقليمية ، وهو ما يعني ان ادراك الامور بكافة تداعياتها سوف يمكن المتتبع من ايجاد ورسم استراتيجية واضحة المعالم لتحقيق الاهداف المرجوة ، وهو ما ينطبق بالضرورة على كتاب (رؤية استراتيجية)، الذي يُعد استراتيجية مستقبلية للسياسة الخارجية الامريكية اذا ما ارادت الولايات المتحدة الحفاظ على موقعها كدولة مهيمنة على الشؤون الدولية.

